المبحث الثالث

العوامل الاقتصادية

تعتبر الأوضاع الاقتصادية لإقليم دارفور من أهم الأسباب التى أسهمت فى اندلاع الأزمة بالإقليم[1]، وإذا كانت الزراعة والرعى تشكلان أهم نواحى النشاط الاقتصادى، فإن ندرة المياه وقلة الأمطار وما ترتب عليها من جفاف وقحط أدى إلى تناقص فى إنتاج محاصيل الزراعة الغذائية، هذا بالإضافة إلى أن إهمال الحكومات المتتالية لإقليم دارفور، والصراع حول ملكية الأرض والحواكير وديار القبائل، والصراع بين الرعاة والمزارعين على الموارد، والنهب المسلح كل هذه العوامل كانت لها انعكاسات على اندلاع الأزمة فى إقليم دارفور[2].

وعلى الرغم من أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا مهما فى التغير الاجتماعى والثقافى، فإنها فى بعض الأحيان تصبح نتيجة للأوضاع الاجتماعية، فتكون بذلك سببا ونتيجة، حيث تتداخل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع بعض كمؤثرات إلى درجة صعوبة الفصل القاطع فى أيهما العامل والنتيجة، هذا يعنى أن العلاقة بين أثر النمو والعمليات الاقتصادية على الواقع الاجتماعى على درجة من التعقيد، وهى علاقة غير خطية (non – linear) نتيجة لتفاعل الظروف المختلفة فى المجتمع[3].

أولا إهمال الحكومات المتتالية لإقليم دارفور:

إن تدنى مستوى التنمية الاقتصادية وتدهور الخدمات فى دارفور أحد العوامل التى أدت إلى اندلاع أزمة دارفور والتى ذكرها تقرير لجنة تقصى الحقائق حول الادعاءات

---

(١) انظر:

Shao Jie ,« Darfur crisis rooted in economic causes", Sudan tribune, 5 September 2004– –http://www.sudantribune.com/Darfur–crisis–rooted–in–economic,5226

(٢) د.زكى البحيرى «دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية»، مرجع سابق، ص ١١–٢٤.

(٣) د. عبد المجيد أحمد عبد الرحمن، «الآثار الاجتماعية المترتبة على الأوضاع الاقتصادية فى دارفور»، مركز التنوير المعرفى (السودان)، ١٤–١–٢٠١٠م:

http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=97

بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دارفور التى شكلها رئيس الجمهورية بالقرار رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤م[١].

حيث يعانى غرب السودان من التهميش على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويبرز هذا الوضع فى غياب البنية التحتية والمشروعات الاستثمارية الكبيرة وإهمال التنمية الزراعية والحيوانية والبشرية والنقص الكبير فى الخدمات الصحية والتعليمية، هذا بالإضافة إلى البطالة التى انتشرت بين الشباب والتى دفعت بعضهم إلى الانخراط فى التنظيمات العسكرية مثل قوات الدفاع الشعبى[٢].

فعلى الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة التى يزخر بها إقليم دارفور[٣]، فإن الحكومات الوطنية التى تولت السلطة فى السودان منذ استقلاله وحتى اليوم تعتبر مسئولة مسئولية متضامنة عن التهميش فى الإقليم[٤]، فقد ورثت أوضاعا اقتصادية تعكس اختلافات فى التنمية الإقليمية[٥]، ولهذا فقد قصرت جميعها واستمرت فيما بدأه الاستعمار من تركيز

(١) انظر:

– لجنة تقصى الحقائق حول الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دارفور، وزارة الخارجية السودانية، ٢٠٠٥م:

http://www.mfa.gov.sd/arabic/sudanesefiles/20050727150746.doc

– المصالحات القبلية فى دارفور، موقع سودان أون لاين، ٢٨–٣–٢٠٠٧م:

http://www.sudaneseonline.com/ar/printer_10096.shtml

(٢) أ.د. إجلال رأفت، «الأزمة فى دارفور.. الأسباب والتطورات والنتائج»، مرجع سابق، ص ٢٤

(٣) ينتج إقليم دارفور أكثر من نصف إنتاج السودان من الصمغ العربى والذرة والسمسم والفول السودانى حيث توجد أكثر من ٥ ملايين فدان صالحة للزراعة على الأمطار فى دارفور، كما تتم زراعة القمح والذرة والدخن وغيرها، ووفقا للتقديرات الدولية يسهم الإقليم فى الدخل القومى بأكثر من ٢٥٪ خاصة صادرات الثروة الحيوانية والحبوب الزيتية، هذا فضلا عن المعادن والبترول ولمزيد من التفاصيل انظر:

– د.عبد العزيز راغب شاهين الصراع العرقى فى دارفور، مرجع سابق، ص ٢٢١.

(٤) أ.د. إجلال رأفت «الأزمة فى دارفور.. الأسباب والتطورات والنتائج»، مرجع سابق، ص ٢٤–٢٦.

(٥) تجدر الإشارة إلى أنه قد اهتمت الحكومة الإنجليزية بتوفير احتياجات السوق البريطانية من المواد الخام للصناعة، ولذلك دعمت مشروعات الزراعة الواسعة ذات الإدارة المركزة مثل مشروع الجزيرة والزراعة الآلية فى منطقة «القضارف»، وبعض الصناعات، وقد تمركزت فى مثلث محور كوستى – كسلا – الخرطوم (Kosti- Kasala–Khartoum)، والتى عرفت بالكافات الثلاثة (Three ks)، ولم يجد صغار المزارعين فى الزراعة المطرية التقليدية اهتماما ولا الرعاة، حتى إنه فى عام ١٩٥٥م كان عدد المشروعات فى السودان ١١٧٠ مشروعا ليس منها مشروع واحد فى دارفور، واهتمت تلك الحكومة أيضا باستقرار المجتمع بإعادة ترتيب إدارة القبائل والمحافظة على زعمائهم وعدم إضعافهم حتى لا يتعثر النظام، وهى ما عرفت بالنقلة الناعمة (Soft landing policy) لمزيد من التفاصيل انظر:=

العمل التنموى فى المثلث: العاصمة، وأرض الجزيرة[1]، كما أن الفكر التخطيطى التنموى قد عجز عن وضع نماذج تنموية تفى بمتطلبات التنمية بإقليم دارفور[2].

ولهذا قد بدأت أول حركة إقليمية بدارفور بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م باسم جبهة نهضة دارفور[3]، وكان منشؤها فى مدينتى «نيالا» و «زالنجى»، ثم امتدت لـ«الفاشر» و«الجنينة»[4]، وقد ضم هذا التنظيم أحمد إبراهيم دريج (أحد أبناء سلطان «الفور» فى جبل مرة)، وعلى الحاج محمد (من قبائل «البرنو» الإفريقية)، الذين كانا من أنشط أعضائها، وجاءت مطالب هذه الجبهة كرد فعل على الأوضاع الاقتصادية التى يعانيها غرب السودان من جانب[5]، وعلى أثر استئثار الأحزاب التقليدية، خاصة حزب الأمة بالدوائر الجغرافية فى البرلمان بترشيح قيادات الحزب فى تلك الدوائر لتمثلها فى البرلمان من جانب آخر؛ حيث احتكر عبد الله خليل حق الترشيح فى دائرة «أم كدادة» بمدينة الفاشر.

وقد انحصرت مطالب جبهة نهضة دارفور فيما يلى:

أ – تمثيل دارفور بنواب من الإقليم.

ب – التزام النواب بالسعى لتحقيق التنمية فى الإقليم.

ج – نشر التعليم وتوفير خدمات الصحة العلاجية.

د – إلغاء الضرائب والرسوم الحكومية[6].

= – د. عبد المجيد أحمد عبد الرحمن، «الآثار الاجتماعية المترتبة على الأوضاع الاقتصادية فى دارفور»، مركز التنوير المعرفى بالسودان، ١٤–١–٢٠١٠م:
http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=97

(١) أ.د. إجلال رأفت «الأزمة فى دارفور..الأسباب والتطورات والنتائج»، مرجع سابق، ص ٢٤–٢٦.

(٢) د. عبد المجيد أحمد عبد الرحمن، «الآثار الاجتماعية المترتبة على الأوضاع الاقتصادية فى دارفور، مركز التنوير المعرفى بالسودان ١٤–١–٢٠١٠م:
http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=97

(٣) د. صدقى كبلو، «أفكار حول السمات الأساسية للدستور الديمقراطى» موقع سودانيل، ٦مارس ٢٠١١م:
http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/227-2009-05-31-18-59-47/24766-3-.html

(٤) مناهل بادى، «حلقات الصراع العنيف بين المركز وإقليم دارفور»، موقع سودان أون لاين، ١٤–٥–٢٠١١م:
http://www.sudaneseonline.com/arabic/permalink/3850.html

(٥) أ.د. إجلال رأفت «الأزمة فى دارفور.. الأسباب والتطورات والنتائج»، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٦) مناهل بادى، «حلقات الصراع العنيف بين المركز وإقليم دارفور»، موقع سودان أون لاين، ١٤–٥–٢٠١١م:

ومن ثم تمثلت مطالب جبهة نهضة دارفور فى التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مستفيدة من مناخ الحريات الذى توفر فى أعقاب ثورة أكتوبر١٩٦٤م وقد استمرت كقوة ضغط فعالة حتى حلها نظام نميرى[١].

ومن الجدير بالذكر أن الإحصائيات العديدة التى تضمنها الكتاب الأسود تؤكد هذا التهميش، ونسوق بعض الأمثلة الخاصة بتوزيع السلطة والثروة كدليل على ذلك:

١ – متوسط نسب توزيع السلطة على الأقاليم السودانية الخمسة منذ الاستقلال وحتى سنة ١٩٩٩م؛ حيث احتل الإقليم الشمالى ٦٤,٩٪، الإقليم الشرقى ١,٨٪، الإقليم الغربى١٠,٢٪، الإقليم الأوسط ٨,٢٪، الإقليم الجنوبى ١٤٪.

٢ – مؤشر توزيع الثروة على أقاليم السودان الخمسة فى سنة ١٩٩٩م؛ حيث بلغت نسبة أعضاء اللجنة من الإقليم الشمالى ٧٦٪، أعضاء اللجنة من الإقليم الشرقى ٤٪، أعضاء اللجنة من الإقليم الغربى ٤٪، أعضاء اللجنة من الإقليم الأوسط ٤٪، أعضاء اللجنة من الإقليم الجنوبى ١٢٪[٢].

ويمكن القول إن هذه الإحصائيات تشير إلى الحقائق التاليـة:

• إن الإقليم الشمالى، وهو يشكل ٥,٣٪ من سكان السودان يحصل على نسبة ٦٤,٩٪ من المشاركة فى السلطة فى المتوسط، وتتوزع النسب الباقية على الأقاليم الأخرى، برغم أن جميعها يفوق الشمال فى عدد سكانه، أما المشاركة فى الثروة، فلم نتوصل إلى إحصائيات دقيقة فى هذا الشأن، غير أن طبيعة تشكيل اللجنة القومية سالفة الذكر تشير إلى الحقيقة نفسها، وهى التمييز الجهوى الواضح لمثلى الشمال.

• بمراجعة نسب توزيع السلطة بالتفصيل فى كل حكومة من الحكومات الوطنية، يتضح أن حكومة الصادق المهدى فى الديمقراطية الثالثة هى الوحيدة التى اقتربت نوعا ما من العدل فى توزيع السلطة بين الأقاليم، وإن لم تراع نسبة توزيع السكان فأعطت

http://www.sudaneseonline.com/arabic/permalink/3850.html

(١) د. صدقى كبلو، «أفكار حول السمات الأساسية للدستور الديمقراطى»، موقع سودانيل، ٦مارس ٢٠١١م: http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/227-2009-05-31-18-59-47/24766-3-.html

(٢) أ.د. إجلال رأفت، «الأزمة فى دارفور.. الأسباب والتطورات والنتائج»، مرجع سابق، ص ٢٤–٢٦.

للشمال ٤٧,٤٪ والشرق ٢,٦٪، والغرب ٢٢,٤٪، والوسط ١٤,٧٪، وهى أعلى نسب حصلت عليها هذه الأقاليم منذ الاستقلال وحتى الآن، غير أن نسبة الجنوب وهى ١٢,٩٪ هى أقل نسبة حصل عليها هذا الإقليم إذا قارناها بنسب تمثيله فى الحكومات الأخرى.

ومن جانب آخر فإن قواعد حزب الأمة تأتى بنسبة كبيرة من الغرب فى دارفور، وذلك لانتماء الغالبية من أهله لطائفة الأنصار التى تقودها أسرة المهدى، وقد كان الإقليم يمثل منطقة مغلقة لنفوذ ذلك الحزب، برغم محاولات اختراقه من القوى الحديثة المحلية والأحزاب العقائدية خاصة الجبهة الإسلامية القومية التى ركزت فى دعايتها على إهمال الحكومات المركزية وقيادة حزب الأمة لقضايا تطوير الإقليم[١]، ففى انتخابات ١٩٦٥م كسب حـــزب الأمة (١٦) دائرة من مجموع (٢٤) دائرة فى دارفور وحصل الحزب الاتحادى الديمقراطى على (٦) دوائر (٢)، وفى انتخابات سنة ١٩٨٦م، كانت ٤/٣ الأصوات التى حصل عليها الصادق المهدى من إقليمى دارفور وكردفان.

• تعتبر الحكومات الوطنية الأولى من ١٩٥٤م وحتى ١٩٦٤م أسوأها من حيث العدل المنشود فى توزيع السلطة على الأقاليم، فقد استولى الشمال على ٧٩,٥٪ من السلطة، وانخفض نصيب الغرب إلى صفر٪ فى حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية، وذلك برغم أن نسبة سكانه إلى مجمل سكان السودان ٣١,٧٪[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور خليل إبراهيم قائد حركة العدل والمساواة فى الكتاب الأسود أبرز أنه منذ استقلال السودان حكم الدولة ١٢ رئيسا جميعهم من الإقليم الشمالى، ولم يرأس السودان أى شخص من دارفور أو الشرق أو الجنوب[٤].

ومن جانب آخر قامت حكومة الإنقاذ بالعديد من المشروعات لتنمية إقليم دارفور؛ حيث دعم رئيس الجمهورية لجنة تنمية دارفور بمليار جنيه فى عام[٥] ١٩٩١م، كما بدأت

(١) انظر: –قضية دارفور، موقع حزب الأمة القومى ٢٨–١٠–٢٠٠٩م:
http://www.umma.org/umma/ar/page.php?branch_id=18

– أزمة دارفور، موقع قصة إسلام، ديسمبر ٢٠٠٧م:
http://www.islamstory.com/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%B1

(٢) حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص (٥٥–٧٢).

(٣) أ.د. إجلال رأفت، «الأزمة فى دارفور.. الأسباب والتطورات والنتائج»، مرجع سابق، ص ٢٤–٢٦.

(٤) د.عبده موسى، «دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى»، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٥) التيجانى مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، ص ٦٧–٧٨.

مشروعات فى الخدمات الصحية والمياه، وشرعت فى رصف الطرق التى تربط بين مدن الإقليم، هذا بالإضافة إلى الطريق الذى يربط الإقليم بالعاصمة الخرطوم، أما بالنسبة للتعليم فقد ارتفع عدد المدارس الثانوية من ١١ مدرسة عام ١٩٨٩م فى كل إقليم دارفور (الولايات الثلاث) إلى ١٩٥ مدرسة ثانوية عام ٢٠٠٣م، وبينما لم تكن هناك أية جامعة فى دارفور فقد أنشأت «الإنقاذ» ثلاث جامعات بواقع جامعة لكل ولاية، وتجدر الإشارة إلى أن مركز بحوث فى الخرطوم قد أصدر دراسة أبرزت إحصائيات تعكس حجم مؤسسات التعليم فى دارفور مقارنة بحجم المؤسسات فى أنحاء السودان، حيث أكدت الدراسة أنه فى الفترة من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٤م تم إنشاء عدد ٣٧١٥ مؤسسة تعليمية فى إقليم دارفور مقارنة بإجمالى المؤسسات فى أنحاء السودان والتى بلغت ٢٨٦٦٧، ومن ثم بلغت نسبة إقليم دارفور ١٣,١٪[١].

ومن الجدير بالذكر أنه فى ٢٠-٥-٢٠١١م صرح معالى/ عبدالله خميس محمد وزير التربية والتعليم بولاية غرب دارفور بأن نسبة الأمية بالولاية بلغت ٤٥٪ فيما بلغت نسبة النقص فى معلمى مرحلة الأساس ٦٠٪ والثانوى ٢٧٪، وتضم الولاية أكثر من (٩٧٦) مدرسة أساس و (٦٥) ثانوى و(١١٢) مدرسة للنازحين و(٢٧٢) فصلا لمحو الأمية و(٢٧٦) روضة للأطفال و(٢٢٥) مدرسة للرحل و(٢٣) مدرسة تعليم غير حكومى وأربع مدارس فنية[٢].

أما بالنسبة للخدمات الصحية فقد شملت الدراسة التى أصدرها مركز بحوث فى الخرطوم –التى سبق الإشارة إليها – على إحصاءات فى مجال الخدمات الصحية وطبقا للجدول فإن دارفور تعانى ضعفا فى الخدمات الصحية. انظر الجدول رقم ٢.

---

(١) د.عبده موسى، «التهميش والاستقرار السياسى فى السودان». «حالة دارفور»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠م:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=36173

(٢) ارتفاع نسبة الأمية بمدارس الأساس بولايات دارفور، موقع جيش التحرير والعدالة، ٢٠-٥-٢٠١١م:

http://sudanljma.com/home/index.php?option=com_content&view=article&id=1862:2011-05-20-14-11-18&catid=1:latest-news&Itemid=510

(الجدول رقم ٢)

الخدمات الصحية فى إقليم دارفور مقارنة ببقية أنحاء السودان٢٠٠٥م[١].

	نقاط غيار	مراكز صحية	مستشفيات	الأسرة	الأطباء
السودان	٧٦٢	١٠٤٣	٣٥٧	٢٦٠٩٤	٨٠٠٨
دارفور	٢٧	٥١	٢٥	١٩٢٠	٢١٤
النسبة	٪٣,٥٤	٪٠,٤٩	٪٧	٧,٣٥	٪٢,٦٧

وتجدر الإشارة إلى أن النخبة فى دارفور ترى أن أى تنمية حدثت بالإقليم تمت بعد ضغوط، فعلى الرغم من زيادة عدد المدارس فإنه ليس بها عدد كاف من المعلمين، هذا بالإضافة إلى أن العدد برغم قلته غير مؤهل أو مدرب، ومن ثم تزداد نسبة التسرب من المدارس بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية، والوضع ذاته ينطبق على المستشفيات حيث يحجم الأطباء عن العمل فى دارفور بسبب عدم توفر البنية التحتية والخدمات اللازمة للعمل الطبى، وبالنسبة للمياه فجهود حكومة الإنقاذ لم تغير فى الأمر شيئا، فلا يزال الإقليم يعانى من شح المياه حتى فى المدن الرئيسية الكبرى، أما عن الطرق فطريق الإنقاذ الغربى، الذى بدأ العمل به فى النصف الأول من التسعينيات بتمويل جزئى من المواطنين– وذلك ببيع حصة السكر المخصص لهم لصالح الطريق– توقف العمل فى هذا الطريق بسبب التمويل، وقد دار لغط كبير حول أين ذهبت أموال الطريق التى دفعها مواطنو الإقليم ولم تقدم الحكومة أى توضيح فى هذا الأمر بل منعت الصحف من تناول الموضوع[٢].

(١) د.عبده موسى، «التهميش والاستقرار السياسى فى السودان». «حالة دارفور»، مجلة السياسة الدولية، ، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠م:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=36173

(٢) انظر:

– عبد اللطيف البونى، وصديق محمد أحمد مضوى، «دور أبناء دارفور بالعاصمة فى المسألة الدارفورية»، تقرير رقم(١) سلسلة تقارير شهرية، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية – الخرطوم– إبريل ٢٠٠٧م ص ٢٤.

– د. عبده موسى، «التهميش والاستقرار السياسى فى السودان». «حالة دارفور»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠م:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=36173

وإن كان من أبرز إنجازات العهد الوطنى فى دارفور الخط الحديدى الذى يربط دارفور ببقية أنحاء السودان، وطريق نيالا– كاس– زالنجى، وقيام المطارات وتطور الاتصالات، هذا بالإضافة إلى مشروعى تنمية المناطق الريفية المختارة فى «أم كدادة» و«عد الفرسان»، وكان لهما الأثر الكبير فى التنمية الريفية، ثم قيام مشروع تنمية غرب «السافنا» فى جنوب دارفور ومشروع «جبل مرة» للتنمية الريفية، وقد توقف المشروعان الأخيران منذ عام ٢٠٠٣م[١].

ومن جانب آخر فإن الحرب الأهلية فى جنوب السودان – التى استمرت لعقود طويلة منذ عام ١٩٥٥م وحتى عام ٢٠٠٢م حين بدأت مفاوضات السلام– باستثناء فترة سريان شروط اتفاقية أديس أبابا من ١٩٧٣م حتى ١٩٨٣م – قد أدت إلى إنفاق أكثر من مليون دولار يوميا من قبل الجنوب والشمال فى السنوات الأخيرة، ومقتل ما لا يقل عن مليونى شخص من سكان السودان من المدنيين والعسكريين، وإلى تهجير أكثر من مليونى شخص آخرين إلى شمال السودان وخارجه، ومن ثم انعكس ذلك على برامج الحكومة التنموية تجاه إقليم دارفور[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير لجنة تقصى الحقائق بدارفور عام ٢٠٠٤م التى رأسها البروفيسير/ دفع الله حاج يوسف يوضح أن تدنى مستوى التنمية الاقتصادية فى دارفور وتدهور الخدمات، والتغير المستمر فى النظم الإدارية وشاغلى المناصب التنفيذية المختلفة وتوقف مشروعات التنمية مثل مشروع تنمية غرب دارفور ومشروع السافنا ومشروع ساق النعام وتعثر تنفيذ مشروع طريق الإنقاذ الغربى وتفشى البطالة وازدياد معدلات الفاقد التربوى، بالإضافة الى انتشار السلاح، وسهولة الحصول عليه مع عدم الاستقرار الذى ساد جمهورية تشاد والتغيير المستمر فى أنظمة الحكم بها، وارتباط ذلك ببعض القبائل السودانية، كل ذلك أدى إلى ظهور ثقافة العنف وبعض الممارسات الغريبة على مجتمع دارفور مثل النهب المسلح[٣].

---

(٢) د. عبد المجيد أحمد عبد الرحمن، «الآثار الاجتماعية المترتبة على الأوضاع الاقتصادية فى دارفور»، مركز التنوير المعرفى بالسودان ١٤–١– ٢٠١٠م.
http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=97:

(٢) انظر:
– يعقوب آدم، «المشكلة السودانية فى إقليم دارفور»، موقع سودان أون لاين،٣–٩–٢٠١٠م:
http://www.sudaneseonline.com/ar3/publish/printer_3540.shtml
– التيجانى مصطفى محمد صالح ، مرجع سابق،ص ٦٧–٧٨.

(٣) لجنة تقصى الحقائق حول الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات=

ولقد عبر عن هذا الاتجاه تقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية فى ٢٤ أغسطس٢٠٠٤م يرى أن مشاكل السودان ناشئة فى الأساس عن تقصير الحكومات السودانية المتتابعة أو إخفاقها فى بناء الأمة السودانية على أساس مبدأ المساواة فى المواطنة، الأمر الذى غذى روح الهويات الفرعية (إثنية.. ودينية.. وقبلية) وطورها لتصبح هويات سياسية بدل أن تبقى فى دائرة التنوع الثقافى فى المجتمع، وبسبب غياب الديمقراطية بما تنطوى عليه من تعددية ومشاركة ومساواة أمام القانون، فقد وجدت هذه الحكومات أنه من السهل عليها توظيف الهويات الفرعية فى اللعبة السياسية الداخلية، وتوخيا لتقوية قاعدة قوتها التى قد تكون قبيلة أو عرقا أو دينا أو إقليما، الأمر الذى أدى إلى تعميق الانقسامات وتشجيع بعض قيادات هذه الجماعات على السعى للانفصال عن جسم الدولة، كما حدث مع قيادات الجنوب[١].

ومن الجدير بالذكر أن نائب الرئيس السودانى على عثمان محمد قد اعترف بمسئولية الحكومات السودانية عن الأوضاع فى دارفور وذلك فى حوار مع بعض قادة الفصائل الدارفورية فى عام ٢٠٠٦م[٢].

وفى مطلع أغسطس ٢٠٠٨م أشار أحد الكتاب من أعضاء الحركة الإسلامية فى سلسلة مقالات له إلى إحصاءات عن مشاركة أبناء إقليم دارفور فى حكومة الإنقاذ على المستوى المركزى، وجاء فيه أن ٤٤٥ من أبناء دارفور تقلدوا مناصب دستورية اتحادية وولائية فى الفترة من ١٩٨٩م وحتى ٢٠٠٨م، وهو من جملة ١٣٢٧ وظيفة عليا، ٣٤٥ منها تقلدها أبناء الجنوب، و ٢٢٨ منها شغلها أبناء الجزيرة والشرق وأن ١١٨ منها شغلها أبناء

=دارفور، وزارة الخارجية السودانية، ٢٠٠٥م:
http://www.mfa.gov.sd/arabic/sudanesefiles/20050727150746.doc

– حوار مع دفع الله الحاج يوسف :رئيس لجنة تقصى الحقائق، موقع النيلين، ٢٦–٧–٢٠٠٨م:
http://www.alnilin.com/news-action-show-id-2400.htm

– التقرير الاستراتيجى السنوى العاشر٢٠٠٨م–٢٠٠٩م، مركز الدراسات السودانية،الخرطوم، ٢٠١٠م، ص ٤٨:
(2) http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=2933&1=1

(٢) انظر:

– د.عبده موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ٦٦–٦٧:

– جريدة أخبار اليوم السودانية، ٢–٨–٢٠٠٨م:
http://www.akhbaralyoumsd.net/

الوسط والشمال، لكن الملاحظ أن ٤٠٪ من هذه الوظائف ولائية مثل محافظين ووزراء ولائيين ومعتمدين، وجزء كبير من بقية الوظائف أيضا على المستوى الولائى فى ولايات أخرى، بل يرى أبناء دارفور أن القلة التى تتقلد مناصب دستورية أو سياسية فى المركز لا يتمتعون بسلطات حقيقية، وأنهم بعيدون عن الدائرة الداخلية العليا المعنية بصناعة السياسة واتخاذ القرار[١].

ومن ثم يمكن القول بأن إقليم دارفور قد تأثر سلبيا من نمط التنمية الإقليمية غير المتوازنة فى السودان، وهذه الوضع نتاج انحياز الطبقة الحاكمة فى المركز لمصلحة الإقليم الأوسط الأغنى نسبيا، والذى ظل لسنوات طويلة يستحوذ على الجزء الأكبر من موارد الاستثمار الحكومى والخاص على حساب بقية الأقاليم[٢]، كما أنه على الرغم من الجهود التى بذلت لتوفير الخدمات الضرورية، وبالرغم مما طرأ من زيادة فى معدلاتها فى العقدين الأخيرين فقد كانت قصيرة المدى وضئيلة الجدوى بالنسبة لحجم المشكلة التى لم تستوعبها بأبعادها الحقيقية، فضلا عن أنها لم تلق التقدير الكافى من المواطنين فى إقليم دارفور؛ إذ تغلبت النظرة السياسية على التقويم الموضوعى مما أدى إلى تعقيدها أكثر[٣].

ثانيا الصراع حول ملكية الأرض والحواكير وديار القبائل:

استمر نظام ملكية الأرض وحيازتها فى إقليم دارفور لفترة طويلة يسير حسب التقاليد الموروثة[٤]، فحيازة الأرض أو ملكيتها كانت تمنح للقبائل من قبل سلاطين دارفور، وكانت للسلطان سلطات واسعة فى منح وتخصيص الأراضى للقبائل، وقد مارس السلاطين هذه السلطة منذ ما ينيف على ثلاثة قرون، وجرت الأعراف على أن يمنح السلطان «حاكورة» للقبيلة، والحاكورة تعنى – وفقا للأعراف المستقرة – رقعة جغرافية معلومة الحدود يخصصها السلطان دار «للقبيلة»، كدار «الهبانية»، دار «الرزيقات»، دار «المساليت»، دار «الميدوب»، دار «الزغوة، ودار«قمر»، دار «قلا»، ودار «سوينى».. إلخ، وأصبح مفهوم

(١) انظر:
– صحيفة الانتباهة السودانية ،٣ أغسطس،٢٠٠٨م:
http://alintibaha.net/portal
– د.عبده موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى مرجع سابق، ص ٦٦–٦٧.

(٢) المرجع سابق، ص ٤٤.

(٣) لجنة تقصى الحقائق حول الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دارفور، وزارة الخارجية السودانية،٢٠٠٥م:
http://www.mfa.gov.sd/arabic/sudanesefiles/20050727150746.doc

(٤) زكى البحيرى، دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ١١–١٣.

الدار والحاكورة جزءا لا يتجزأ من المفهوم العرفى والثقافى فى دارفور، وبه اكتسبت القبائل حقوقا عرفية من الوجهة السياسية والإدارية، فاحترمت القبائل والسلطات المحلية والحكومية هذا النظام، وأصبح استخدام الأرض لأغراض الرعى والزراعة والاحتطاب والصيد مشاعا لجميع القبائل، على أن تكون السلطة الإدارية للقبيلة صاحبة الدار[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا للعادات فى دارفور كلما تم تنصيب سلطان جديد قامت القبيلة بتجديد الاعتراف بحدودها التقليدية من السلطان الجديد بواسطة زعيمها، وذلك بعد تقديم العطايا وفروض الولاء والطاعة[2]، كما تحتفظ كل قبيلة من قبائل دارفور الكبرى بوثائق تمليك للرقعة الجغرافية (الحاكورة)، التى تستقر فيها والتى دفعت فى سبيلها الأموال والأرواح للدفاع عنها، وأموالا طائلة لشراء النحاس وهو رمز القبيلة ومكمن عزها، ولذلك تعتبرها حقوقا مكتسبة تملكها[3].

ووفق هذا المفهوم، فإن الآخرين إن وجدوا بأرض القبيلة لأية أسباب تتعلق بالمعايش والتجارة فهم مجرد رعايا وضيوف يحظون بالرعاية والعناية من شيخ القبيلة صاحبة الحاكورة، ولذلك يجدون التقدير والاحترام من أفراد المجتمع المحلى بصرف النظر عن انتمائهم القبلى.

---

(١) – تجدر الإشارة إلى أن الحاكورة أصبحت جزءا من الموروث الثقافى فى دارفور، وصارت حقوقا مكتسبة وذات أبعاد سياسية ينبغى أن يقف عندها السياسيون ومتخذو القرار فى المركز والولاية مليا قبل أن يقرروا شيئا بشأنها، لأن أى قرار غير محسوب العواقب فى هذا الموضوع الحساس سيزيد الأمور تعقيدا ويفضى إلى إزهاق الأرواح وإراقة مزيد من الدماء، و هنالك ارتباط وثيق بين الدار وزعامتها التقليدية التى غالبا ما تكون من سلالة الجد الكبير Founding ancestor، الذى يعتقد أنه أول من أسس تلك الدار وسكن فيها قبل مئات السنين، وتفرعت من سلالته القبيلة، ويعزى تمسك بعض قبائل دارفور بدارهم إلى اعتقاد أفرادها بأن روح جدهم الكبير مازالت تستقر فى أحد الجبال المعظمة فى الدار، وتقدم له القرابين مثلما يفعل بالأضرحة التماسا للمدد والتوسط لرب العالمين لحمايتهم والنصر على أعدائهم.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

– التيجانى مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، ص ٦٧–٧٨.

– محمود خليل، «الأمن القومى السودانى ومشكلة الجنوب»، مجلة السياسة الدولية، ع ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦م،القاهرة، ص ٢٣٤.

– لجنة تقصى الحقائق حول الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دارفور، وزارة الخارجية السودانية، ٢٠٠٥م:

http://www.mfa.gov.sd/arabic/sudanesefiles/20050727150746.doc

(2) The Encyclopedia Americana International Edition, Volume 25, American Corporation Imitational Head Quarers, New York, 1977, P.836.

٣ – منصور خالد، جنوب السودان فى المخيلة العربية الصورة الزائفة والقمع التاريخى، دار تراث للنشر، لندن، ٢٠٠٢م، ص ٣٣٨ .

فى الوقت ذاته هناك قبائل صغرى لم تكن لها حواكير أو ديار فى السابق، إما لأنها قبائل صغيرة لا تملك أرضا، أو لأنهم لا يريدون الاستقرار فى رقعة جغرافية محددة، كما هو الحال عند البدو[1]، ولذلك آثروا حياة الترحال بحثا عن الماء والكلأ بطلب ضمان حق المرور عبر مسارات ومراحيل يتبعها رعاة الإبل والماشية فى رحلة النشوق والشوقارة من الجنوب إلى الشمال، وبالعكس فى فترات محددة من العام تلبى حاجة الرعاة إلى استغلال خيرات الأرض وتحفظ فى الوقت ذاته حقوق المزارعين وتحول دون اجتياح مزارعهم بواسطة قطعان الإبل والماشية، حيث إنها تراعى الأعراف والتقاليد الكفيلة بحفظ توازن المجتمع وحقوق الجميع مثل احترام حرمات القرى ومواسم الحصاد لتأمين قوت المجتمع، وحماية حقوق الرعاة فى وقت الحصاد بتحديد مشارب محددة لسقاية مواشيهم ريثما يؤذن لهم بدخول الأودية[2].

ومن جانب آخر عندما حاولت القبائل تغيير حياة البداوة إلى الاستقرار فى ديار معينة وادعوا ملكيتها فوجئوا باستحالة ذلك للاعتراضات التى واجهوها من القبائل صاحبة الحواكير، وهذا ما دعاهم للمطالبة بإلغاء نظام الحواكيرت وديار القبائل والبدء الفورى بالمساواة بين المواطنين على أساس المواطنة بدلا من الموروث الثقافى الذى يزعمون أنه انتهى عهده وفقدت معقوليته،وهذا ما يتعارض مع موقف القبائل الكبرى صاحبة الحواكير التى ليس لها مصلحة فى إحداث أى تغيير فى ترتيب الأوضاع القائمة حفاظا على مكتسباتها، ولذلك فهى على استعداد لخوض الحرب ضد أية محاولة لانتزاع أراضيها بدعوى الحداثة، وتطالب بعدم المساس بالنظم التقليدية التى تعارف عليها أهل دارفور منذ عهود سحيقة، كما أنها ترى أنه ليس من العدالة فى شىء أن تتم المساواة بين من يملك أرضا أو حاكورة استشهد فى سبيلها أجدادهم، ومن لا يملك شبرا واحدا، ليس لأنه حديث الوجود فى المنطقة، بل لأنه سيغادرها إلى الأبد – فى حالة الحرب أو الاعتداء عليها إلى ديار أخرى – لأنه لم يرتبط بالأرض[3].

---

(١) التيجانى مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، ص ٦٧–٧٨.

(٢) النشوق عند أهل البطانة، موقع سودان أون لاين، ١٨–٧–٢٠٠٧م.
http://sudaneseonline.com/cgibin/sdb/2bb.cgi?seq=print&board=150&msg=1198262716&rn=137

(٣) خلفيات الصراع القبلى فى دارفور فى العقود الماضية، موقع النيلين،٢–١١–٢٠٠٨م.

وتجدر الإشارة إلى أن أول محاولة لمعرفة مدى المرونة التى تبديها القبائل صاحبة الحواكير لمشاركة الآخرين فى ملكية الأرض، وفى تعيين الإدارات الأهلية كانت عندما بدأت بعض القبائل التى استقرت فى الديار التقليدية لقبائل أخرى، كمطالبة «الزغاوة» بالسماح لهم بتعيين عموديات على الأنفار – أى الأشخـــاص – فى المواقع التى أصبحوا يشكلون فيها شرائح سكانية مثل: تارنى، أبى زريقة، طويلة، شنقل طوباى، هذا بالإضافة إلى مطالبة القبائل العربية بالإمارات والإدارات الأهلية فى منطقة الجنينة. وقد وجدت هذه المطالبات رفضا عارما من قبل السكان المحليين الذين يرفضون محاولة القبائل التى استقرت فى كنفهم بتحقيق الندية مع أصحاب الدار[١].

ولهذا قد أفرد المجلس التشريعى لولاية شمال دارفور، ومحافظة الفاشر، وحكومة ولاية غرب دارفور، ومحافظة نيالا العديد من الجلسات لهذا الموضوع بغية الخروج بقرار توفيقى يحفظ لأهل الدار حقوقهم التقليدية فى دارهم حسب الأعراف السائدة فى دارفور، وفى الوقت ذاته يستجيب لتيار التغيير الذى بدأ يفرض نفسه تلقائيا من خلال تغير معالم الخريطة السكانية[٢].

ولكن على الرغم من تلك الجهود لم تعالج مؤتمرات الصلح القبلى ومؤتمرات الأمن والتعايش السلمى، والمؤتمرات القبلية الخاصة بالقبائل أزمة الحواكير ومفهومها، ولا سيما فى ظل المتغيرات الكثيرة التى طرأت على الحاكورة من ازدياد عدد أفراد القبيلة صاحبة الحاكورة وتوسعهم فى الرعى والزراعة حتى أصبحت الحاكورة لا تفى باحتياجاتهم من ذلك[٣].

ومن ثم يمكن حصر أبرز عوامل تفجر الصراع حول ملكية الأرض فيما يلى:

أ – أدت عوامل الجفاف والتصحر فى زيادة معدلات الهجرة من خارج السودان والنزوح إلى داخله[٤]، كما أدت إلى نزوح بعض القبائل الكبرى من ديارها التقليدية

http://www.alnilin.com/vb/showthread.php?t=56591.

(١) التيجانى مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، ص ٦٧–٧٨.

(٢) جماعة طلاب الحق – والعدالة، الكتاب الأسود، من موقع حركة العدل والمساواة:
htt://sudanjem.com/French/ocnstr.htm.

(٣) د.عبده موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ٨٧–٨٨:

(٤) لجنة تقصى الحقائق حول الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دارفور، وزارة الخارجية السودانية، ٢٠٠٥م:
http://www.mfa.gov.sd/arabic/sudanesefiles/20050727150746.doc

للاستقرار فى ديار قبائل أخرى أو فى المدن الكبرى مما غير فى التشكيلة السكانية، واختلال النظام القبلى القديم، وطرح مفاهيم حديثة كالمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات على أساس حقوق المواطنة وغيرها، قد ألقى بظلاله على مسرح الأحداث فى إقليم دارفور، ولا سيما لمعظم القبائل التى تملك الحواكير[١]، حيث أصبحت المناطق التى تقطنها قبائل «الفور» و«البرقد» و«البرتى» و«الداجو»، وجهة لأفواج النازحين الذين أتوا من شمال دارفور، خاصة «الزغاوة» وعدة مجموعات من رعاة الإبل من المعروفين بأصولهم العربية، حيث إن مراعيهم الأصلية كانت قد تضررت بشكل كبير[٢].

ومن جانب آخر أضفى على معظم الحواكير أشكالا جديدة من التعامل والتعايش مما أدى إلى التنافس والاحتكاك الرعوى بداخل الحاكورة الواحدة التى ضمت حديثا أعدادا كبيرة من الأفراد الذين كانوا فى السابق لا ينتمون لهذه الحاكورة[٣].

كما أدت المجاعة التى استمرت من عام ١٩٨٣م–١٩٨٤م إلى زيادة الوضع الفوضوى من سيئ إلى أسوأ، حيث إنها عجلت من انتشار الصراعات التى سرعان ما اتخذت طابعا عرقيا مع تركيز كل مجموعة على ثقافتها الخاصة وانتماءاتها العرقية المفترضة من أجل تبرير حقوقها بحيازة الأراضى، [٤]ومن ثم تزايد اندلاع الصراعات حول الأرض بين ما أطلق عليهم (الوافدين) والسكان الأصليين، حيث أدى ذلك لتكريس مفاهيم ثقافية جديدة قادت إلى الحديث حول تغيير الخارطة الديموغرافية للسكان[٥].

ب – يعتبر تحديد المسارات الخاصة بالمراحيل من العوامل التى أسهمت فى تزايد النزاع بين القبائل، فعلى الرغم من محاولات الحكومات المتكررة أثناء النزاعات القبلية بتحديد المسارات الخاصة بالمراحيل لتأمينها، وذلك بإنشاء قوات شبه نظامية خاصة بها، عرفت بقوات تأمين المراحيل، فإنها صنفت من قبل المزارعين بأنها تابعة للرعاة تحميهم

(١) زكى البحيرى، دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق،ص ١١–١٣.

(2) Mona Ayoub, Land and conflict in Sudan, Conciliation Resources, 2006 , http://www.c-r.org/our-work/accord/sudan/Land-conflict.php

(٣) د.عبده موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ٨٧–٨٨.

(4) Mona Ayoub, Land and conflict in Sudan, Conciliation Resources, 2006 , http://www.c-r.org/our-work/accord/sudan/Land-conflict.php

(٥) صباح أرباب، «الحواكير قنابل موقوتة فى دارفور»، رابطة أبناء المساليت، ١٦–٧–٢٠١٠م http://www.massalit.com/2010_07_11_archive.html.

وتحارب معهم، مما أفقد محاولات تنظيم الحكومات لمسألة المسارات مصداقيتها، ولهذا لجأت معظم القبائل لاستخدام نظم عسكرية أهلية تعتمد عليها فى حمايتها، وكذلك فى الإغارة على قبائل أخرى[1].

ج – تزايد النزاعات على ملكية الأراضى، ولا سيما بعد صدور قانون الأراضى غير المسجلة عام ١٩٧٠م، حيث خول للحكومة استعمال القوة من أجل حماية «أراضيها»، إضافة إلى أنه شجع على تكديس الأراضى من قبل أقلية مستثمرين من الأغنياء (محليون وأجانب)، ومن ثم أدى كل هذا إلى عزل المزارعين–الرعاة عن حواكيرهم التقليدية– إضافة إلى أنه ألغى ضمنيا جميع الحقوق المرتبطة بالمياه، والأراضى ورعاية المواشى،ومن جانب آخر فقد مكن قانون ١٩٧٠م الحكومة من تنفيذ سياسة تنمية مبنية على توسيع القطاع الزراعى، خاصة الزراعة الآلية، حيث زادت نسبة الأراضى التى خضعت لسياسة الزراعة الآلية إلى خمسة عشر ضعفا فى سنة ٢٠٠٥م، هذا وتم تخصيص مساحات واسعة من الأراضى للاستثمارات الرأسمالية بعد أن صدر قانون الاستثمار سنة ١٩٩٠م، والذى ألغى نسبة كبيرة من حقوق المجتمعات القروية بالأراضى، وأدى إلى ترحيل الكثير من المحليين عن حواكيرهم.

د – تزايد الصراع بين القبائل بعد تخصيص الخدمات الاجتماعية (الأسواق، والمدارس، والمراكز الصحية)، والذى لم يتم وضعه وفقا للحدود التقليدية للحواكير، ولا سيما لأن الحصول على هذه الخدمات أصبح محصورا على أولئك الذين يملكون الحواكير التى يسكنونها، الأمر الذى أدى إلى نشوب الصراع بين «الميدوب» و«البرتى» فى شمال دارفور، و«بنى هلبة» و«الفور» فى جنوبها[2].

ثالثا الصراع بين الرعاة والمزارعين على الموارد:

بدأت الصراعات قديما فى دارفور حول الموارد الطبيعية بين الرعاة الرحل والمزارعين المستقرين، وقد عرفت دارفور طوال تاريخها بالصراعات على الأرض والمرعى ومصادر المياه، ولم تكن هذه الصراعات عرقية أو قبلية بقدر ما كانت صراعات على الحصول على الموارد الشحيحة فى الإقليم، وكان عدد ضحايا هذه الصراعات محدودا جدا، كذلك كانت

(١) د.عبده موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ٨٨–٨٩.

(2) Mona Ayoub. Land and conflict in Sudan، Conciliation Resources. 2006. . http://www.c-r.org/our-work/accord/sudan/Land-conflict.php

هذه الصراعات تحل وتعالج سريعا وفقا لأعراف قبلية متفق عليها، وتتم المعالجات على أيدى زعماء القبائل ورجالات الإدارة الأهلية الذين كانوا يملكون صلاحيات واسعة لحل المنازعات.

والملاحظ أن العلاقات بين القبائل الرعوية والزراعية لم تكن على الدوام علاقات عدائية فى الماضى، حيث كانت تتسم بتبادل المنافع، فقد كانت القبائل الزراعية تسمح لمواشى القبائل الرعوية بدخول الأراضى المملوكة لها وفقا لنظام الحواكير، وكانت هذه الماشية تسهم فى تخصيب الأرض الزراعية فى الفترة من ديسمبر إلى إبريل أو مايو حيث يبدأ موسم الأمطار فيعود الرعاة مع ماشيتهم إلى مناطق الرعى الطبيعية، وتتكرر الرحلة جنوبا وشمالا سنويا عبر المسارات والمراحيل[1].

وتعتبر المنافسة بين هاتين المجموعتين على موارد المياه الشحيحة والكلأ من أهم أسباب الصراعات القبلية فى دارفور، وأكثرها تكرارا وانتشارا فى أنحاء الولاية، ونتيجة لندرة موارد المياه السطحية من برك ورهود، وقربها من أماكن الزراعة المطرية التقليدية أو المحاصيل الشتوية فى الأودية، كثيرا ما تنشب صراعات بين الرعاة والمزارعين، وتتطور إلى صدام وحروب قبلية شاملة، وبخاصة إذا كانوا ينحدرون من مجموعات إثنية متباينة[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه قدَّر النقص فى احتياجات مياه الشرب فى عام ٢٠٠٧م، بما يعادل ٥٠٪ فى اليوم، هذا النقص يجعل الرعاة يهاجرون بحيواناتهم خارج الإقليم لسده، وهذا جعل بعض المناطق مثل «شعيرية» و«الملم» و«ريفى نيالا»، ومنطقة «كاس» بجنوب دارفور وهى مناطق نزاع مستمر بين الرعاة والمزارعين، وكذلك فى مناطق«كبكابية»، وجبال «الميدوب»، و«وادى هور» بشمال دارفور، أما فى غرب دارفور فتكثر النزاعات فى مناطق غرب «جبل مرة» و«زالنجى»، و«وادىصالح»، و«هبيلة». وعزت الدراسة ذلك لعدم وجود مياه مخصصة للرحل فى المسارات مما يسبب الكثير من الاحتكاك والتنافر بين القبائل[3].

(١) حسن سليمان، مرجع سابق، ص ٥٥–٧٢.

(٢) د. التيجانى مصطفى محمد صالح، ص ٦٧–٧٨.

لمزيد من التفاصيل انظر:

– أ.د. محمد الديب، مشكلة دارفور، مرجع سابق، ص ١١٤.

– زكى البحيرى، دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٩٠–٩١.

(٣) د.عبده موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ٩٠–٩١.

وللحيلولة دون بروز هذه الصراعات المسلحة، توصل أهل دارفور منذ قديم الزمان إلى اتفاق وصيغة مثلى للتعايش السلمى بين القبائل المتجاورة، تقضى بفتح مسارات ومراحيل يتبعها رعاة الإبل والماشية فى رحلة النشوق والشوقارة من الجنوب إلى الشمال، وبالعكس فى فترات محددة من العام، تلبى حاجة الرعاة إلى استغلال خيرات الأرض وتحفظ فى الوقت ذاته حقوق المزارعين، وتحول دون اجتياح مزارعهم بواسطة قطعان الإبل والماشية قبل مواعيد انطلاقهم،كما أنها تراعى الأعراف والتقاليد الكفيلة بحفظ توازن المجتمع وحقوق الجميع مثل: احترام حرمات القوى ومواسم الحصاد لتأمين قوت المجتمع، وحماية حقوق الرعاة فى وقت الحصاد بتحديد مشارب محددة لسقاية مواشيهم، ريثما يؤذن لهم بدخول الأودية، وتقيد الرحل بالأعراف المحلية بإخطار رؤساء الإدارات الأهلية الذين يمر المرحال بديارهم قبل وقت كاف بموعد قدوم الرعاة للمنطقة لتسهيل مرورهم دون مضايقات، وظل هذا النظام العرفى يحظى بالاحترام والقبول من الطرفين، وظل العرف هو الضابط والضامن لسلامة مرور الرحل بين القرى والمزارع بما يحقق مصالح المجتمع[1].

إلا أن تغييرا كبيرا قد طرأ على الأوضاع خلال العقود الأخيرة، ونتيجة لذلك تكررت الصراعات القبلية فى المنطقة، حيث اندثرت معالم المراحيل القديمة، وظهرت قرى فى مسارات الرحل، كما تضاعفت أعداد الإبل والماشية، بسبب عدم إحساس الرحل بالأمن فى ظل الأوضاع المتوترة، فباتوا يتجهون إلى الشمال فى شكل مجموعات تتقدمهم جحافل الفرسان المسلحة أحيانا بأسلحة ثقيلة لتأمين أسرهم، ولحماية القطيع، ولا يكترثون كثيرا بحدود المرحال القديم الذى فقُدت علاماته لأكثر من عقد من الزمان.

وهذا يكفى لحدوث تجاوزات بدخول الماشية إلى المزارع وإتلاف المحاصيل، الأمر الذى يقود مباشرة إلى الاشتباكات الفردية التى تتطور بصورة درامية إلى حروب قبلية شاملة بين جماعات الرحل والمزارعين المستقرين بما يشبه The War Of All Against All، كما حدث بين «الماهرية» و«الزغاوة» فى محافظة «كتم» فى خريف عام ١٩٩٤م، إذ دخلت كل القبائل العربية فى تلك المحافظة الحرب ضد قبائل «الزغاوة»، كما حدث الشىء نفسه بين «الفور» وتحالف القبائل العربية فى ولاية دارفور فى العام ١٩٨٨م/١٩٨٩م، مما أودت بحياة المئات فى ساحـــة المعارك، هذا بالإضافة إلى حدوث أضرار بالبيئة من جراء الحرب الشاملة[2].

(١) الطيب عبد الرحيم الفلاتى، مرجع سابق، ص ٩٢.

(٢) خلفيات الصراع القبلى فى دارفور فى العقود الماضية، موقع النيلين، ٢-١١-٢٠٠٨م:

بالإضافة إلى ما سبق، فإن التوسع الزراعى فى المراحيل[1]، ونزول البادية لمقابلة طلب الأسواق المحلية والإقليمية من الحبوب الزيتية، وقفل مسارات الرحل والطرق المؤدية إلى مصادر المياه بادعاء ملكية الأرض ملكية عين لكونها أرضا للقبيلة التى يتم حيازتها بوضع اليد، غالبا ما يؤدى إلى المواجهة بين الرعاة والمزارعين وتبادل العنف مما يؤثر على الاستقرار فى المنطقة[2].

وهناك ظاهرة أخرى تؤدى إلى الصراع الدموى بين القبائل وهى ظاهرة لجوء بعض المزارعين- نظرا لتواجد الرعاة بأعداد كبيرة حول مزارعهم وتخوفهم من دخولها وإتلاف المحاصيل- إلى حرق الكلأ حول القرى والمزارع فى محاولة ذكية لإبعاد الرحل عن المنطقة اتقاء لشرهم، إلا أن هذا الأسلوب بعكس ما هو متوقع يحرض جماعات الرحل الذين يعتبرونه بمثابة إعلان حرب ضدهم فيناصبونهم العداء ويتبادلون معهم العنف والعنف المضاد.، فمثلا جماعات «الميدوب» و«الزغاوة» والزيادية و«الرزيقات» الشمالية فضلت الاعتماد على الرعى كحرفة أساسية خاصة فى المنطقة الشمالية من الإقليم، حيث لا تسمح معدلات الأمطار الشحيحة إلا بزراعة مساحات قليلة من الأرض، ومن ثم يقوم الرعاة ببيع جزء من إنتاجهم الحيوانى لشراء احتياجاتهم من المواد الغذائية.

أما بالنسبة للعديد من قبائل جنوب دارفور مثل «الرزيقات» و«الهبانية» و«التعايشة» و«المعاليا» و«السلامات» و«الفلاتة»، فنجد أنهم يفضلون الاعتماد على تربية الماشية لوجود الحشائش إلا أن جزءا كبيرا من سكان الولاية يعتمدون على الزراعة كحرفة رئيسية لتحقيق الاكتفاء الذاتى وشراء قليل من المواشى من فائض الإنتاج.

ولكن الملاحظ أنه نظرا للتغيرات البيئية والمناخية نتيجة للجفاف والتصحر، ونظرا لتزايد الحروب القبلية؛ فإن العديد من سكان دارفور على اختلاف قبائلهم بدأوا يلجأون

---

http://www.alnilin.com/vb/showthread.php?p=587755.

(١) المراحيل هى جمع مرحال، ويعنى الطريق، ففى ثقافات أهل تلك المجتمعات، الناس تعرف المرحال والدرب كأوصاف للطريق، ويشكل رمزا للثروة والعزة والرفعة الاجتماعية؛ لذلك تحرص كل العشائر والقبائل هناك على احترام المرحال، وقيمة أخرى تدخل فى الإطار القانونى لتنظيم السلوك الاجتماعى عندهم، وهى أن المرحال عنوان لتحديد ملكية الأرض، والمراحيل، فى تلك المجتمعات لا يملكها الأفراد، وإنما هى ملكية مشاعية تخص الجماعات، وحق مرتبط باستخدام الأرض والتمتع بها ويستخدمه الجميع دون تمييز أو حجر، ولمزيد من التفاصيل انظر:

- المراحيل: ميثولوجيا لعنة المفردة، منبر السودان الجديد، ٢٤-٨-٢٠٠٩م.

http://www.newsudan.org/vb3/showthread.php?t=18837

(٢) د. التيجانى مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، ص ٦٧-٧٨.

لامتهان الرعى والزراعة كحرفتين متساندتين ومتكاملتين بدلا من المخاطرة بالاعتماد على حرفة واحدة.

ومن ثم فإن واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى دارفور ينفى من الناحية العلمية الموضوعية أى تصنيف لقبائل محددة بممارسة حرفة الرعى والبداوة والترحال من جهة أو حرفة الزراعة والاستقرار من جهة أخرى، ويضاف إلى ذلك حرفة التجارة كخيار آخر عند بعض أهل دارفور، حيث تحول اقتصاد دارفور تدريجيا من اقتصاد استهلاكى محلى إلى اقتصاد تصدير لبعض المنتجات الزراعية، وأهمها الصمغ العربى والحبوب الزيتية والكركاديه، إضافة إلى الثروة الحيوانية[١].

وإن كانت السياسة الاقتصادية التى بدأت بتشجيع من صندوق النقد الدولى أدت إلى تصدير الإنتاج الزراعى الغذائى فى أواخر حكم جعفر محمد نميرى، فإن المجاعات التى ظهرت أدت إلى انهيار العلاقة المستقرة بين المزارعين والرعاة، حيث كان المزارعون يمنعون الرعاة من دخول مزارعهم ويتخذون إجراءات من قبيل قفل الآبار وحرق القصب المتبقى فى نهاية موسم الحصاد الذى كانت تقتات عليه ماشية الرعاة[٢].

رابعا: النهب المسلح:

ظهر النهـب المسلح (armed smuggling) بصورة جلية فى دارفور، وقد كانت لهذه الظاهرة أعمق الأثر فى اختلال الأمن بالإقليم[٣]، حيث خاضت العديد من القبائل الحرب فى دارفور لأسباب كثيرة، مما أدى إلى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار فى ولاية دارفور الكبرى، وقد أسفر ذلك إلى هروب رأس المال وضياع فرص الاستثمار، ثم جاءت الحروب الإقليمية فى دول الجوار مع دارفور عند مطلع الستينيات مع نشوب الحرب الأهلية التشادية والحرب الليبية – التشادية حول إقليم أوزو[٤]، مما أدى إلى تدفق

(١) حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص ٥٥–٧٢.

(٢) الجذور التاريخية لمشكلة دارفور، موقع«بى بى سى»،٢٦ أغسطس ٢٠٠٤م.
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3601000/3601730.stm

(٣) د. عبد المجيد أحمد عبد الرحمن،«الآثار الاجتماعية المترتبة على الأوضاع الاقتصادية فى دارفور»، مركز التنوير المعرفى بالسودان ١٤–١–٢٠١٠م.
http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=97.

(٤) حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص ٥٥–٧٢.
لمزيد من التفاصيل انظر:
– عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص٩٦–٩٨.=

الأسلحة النارية مع الفارين من المعارك، وكان السلاح يباع اضطراريا مقابل الحصول على الطعام أو التخلص منه، مما أدى لظهور تجارة السلاح الذى كان يأتى من ليبيا إلى تشاد عبر دارفور مباشرة، ومن تشاد إلى دارفور بواسطة الجماعات العرقية المشتركة بين تشاد والسودان، كذلك ساعد انتقال المعارضة المسلحة السودانية إلى ليبيا فى تدفق السلاح إلى دارفور، وظهرت جماعات مسلحة معارضة للحكومة التشادية عرفت باسم فرولينا١، وفرولينا ٢، والمجلس الديمقراطى الثورى، والتى كانت تعبر إلى تشاد تاركة أسلحتها فى دارفور، ثم أصبحت كل حركات المقاومة التشادية التى تهدف للاستيلاء على السلطة فى تشاد تتحرك من دارفور حيث أقامت معسكرات بها.

ومن ثم أدى انتشار السلاح فى دارفور إلى انفراط عقد الأمن خاصة فى ثمانينيات القرن العشرين، حيث ازدهرت تجارة السلاح الذى تدفق بكميات كبيرة مع وصول العائدين من حركة التمرد بجنوب السودان ومن تشاد، ونتيجة لذلك ضعفت هيبة الدولة وقوى نفوذ الجماعات المسلحة، وأصبح امتلاك السلاح هاجسا للجميع للدفاع عن النفس والقبيلة والممتلكات، ومن ثم توسعت الصراعات القبلية وأصبحت الغلبة للقبيلة التى تمتلك أكبر قدر من السلاح، مما أدى إلى تجدد الكثير من الصراعات القبلية فى دارفور، مثل الصراع بين «الزغاوة» و«دارقلا»، وبين «المساليت» و«المسيرية»، وبين «الفلاتة» و«القمر» و«الرزيقات»، وبين «المعاليا» و«الميدوب» و«الزيادية»، برغم أن بعض هذه الصراعات قد تم الصلح فيها من قبل وازدادت حدة هذه الصراعات مع تمسك القبائل بمفاهيم الديار والحواكير (مثل دار «زغاوة»، ودار «رزيقات»)، والدفاع عن حماها وحدودها، إضافة إلى تمسكها بالتميز القبلى فى ظل ضعف السلطة الإدارية والتنفيذية المحلية التى كانت تتدخل فى الوقت المناسب لمعالجة المشاكل والنزاعات[1].

ولقد زادت معدلات حوادث النهب المسلح فى منتصف عام ١٩٨٤م عندما اشتدت موجة الجفاف والتصحر التى ضربت منطقة الساحل الإفريقى، التى تشمل دارفور، وتسببت فى القضاء على خصوبة مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية ونفوق أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية لدى بعض الجماعات الرعوية التى تحولت إلى حالة الفقر المدقع بسبب الظروف

= أسباب النزاع فى إقليم دارفور، (معلومات أساسية)، موقع افهم دارفور:
http://ifhamdarfur.net/?page_id=86

(١) حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص ٥٥-٧٢.

البيئية والتغيرات المناخية، وكان طبيعيا أن يتجه بعض ضحايا هذه الظروف الحرجة إلى ممارسة النهب المسلح كأسهل وسيلة لتعويض ما فقدوه من مال بفعل الجفاف والتصحر.

وقد ساعدت عدة عوامل على استشراء النهب المسلح فى دارفور من أهمها:

أ – التعاون بين حزب الأمة وليبيا ولا سيما فى حكومة الصادق المهدى، فقد تم إرسال ميليشيات من حزبه للتدريب فى ليبيا فى إطار تنظيم إسلامى، سمى فى ذلك الحين «الفيلق الإسلامى»، وشاركت فيه بعض دول الساحل الإفريقى ورعته ليبيا، وقد جلبت له النقد من بعض القوى السياسية السودانية، وكان هذا التنظيم يرمى إلى تحويل منطقة الساحل الصحراوى إلى منطقة عربية إسلامية، هذا فضلا عن الأسلحة التى كانت تعطى للقبائل العربية فى الغرب كما ذكر سالفا وكانت تأتى من ليبيا التى كان يربطها بحزب الأمة علاقة استراتيجية، ولم تكن بعض القوى السياسية السودانية راضية عن هذا التقارب، كما لم تحبذ التركيز على النبرة الدينية فى دولة متعددة الثقافات، ونذكر على سبيل المثال الحزب الشيوعى وغالبية أعضاء الحزب الاتحادى التابعين لمحمد عثمان الميرغنى[1].

ب – دور التجمع العربى فى انتشار الروح الصراعية فى إقليم دارفور – وهو تحالف موسع يشمل كل القبائل ذات الأصول العربية بالإقليم ويضم ٢٧ قبيلة عربية من غرب السودان –[2]، حيث من أهدافه التصدى لقبائل الزرقة فى الغرب باعتباره خط الدفاع الأول ضد المتمردين من القبائل الإفريقية، ومن هنا أخذ الصراع فى دارفور منحى عربيا–إفريقيا[3].

وتشير الوثائق إلى أن الصادق المهدى أثناء رئاسته للوزارة من ١٩٨٦م حتى سنة ١٩٨٩م سلح أفرادا من القبائل العربية الكبرى فى الغرب، وبخاصة المسيرية فى جنوب كردفان

(١) أ.د. إجلال رأفت، «الأزمة فى دارفور ..الأسباب والتطورات والنتائج»، مرجع سابق، ص ٢٤–٢٦.

(٢) يعود إنشاء هذا الكيان إلى مطلع الثمانينيات وإن كانت إرهاصاته قد لاحت منذ عام ١٩٦٥م، ومن أهمها «الرزيقات» وبنى «هلبة» والتعايشة، ويحدد هذا التجمع أهدافه فى منشورات باسم قريش١، وقريش ٢. انظر:

أ.د. إجلال رأفت «الأزمة فى دارفور.. الأسباب والتطورات والنتائج»، مرجع سابق، ص ٣١–٣٢.

معلومات أساسية عن دارفور، موقع «افهم دارفور»، ٢٠٠٤م:

http://ifhamdarfur.net/?page_id=86

– د. عبد الله عثمان التوم، «التجمع العربى وأيديولوجية الإبادة الجماعية فى «دارفور»، «موقع» سودان «أون لاين»، ٢٠–٩–٢٠٠٧م:

http://www.sudaneseonline.com/ar/article_14185.shtml.

(٣) أ.د. إجلال رأفت، «الأزمة فى دارفور.. الأسباب والتطورات والنتائج»، مرجع سابق، ص ٣١–٣٢.

والرزيقات فى جنوب دارفور، وأطلق عليهم اسم «المرحلين»، ثم دفع بهم إلى مواجهة الميليشيات الجنوبية التى تدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون جارنج)، ويبدو أن هؤلاء المرحلين قد ارتكبوا ضد قبائل «الدنكا» و«النوير» فى بحر الغزال أعمال عنف يعاقب عليها القانون الدولى، وتدينها منظمات حقوق الإنسان، غير أن الحكومة حينذاك لم تعط للموضوع القدر الكافى من الأهمية، مما أسهم فى تراجع الوضع الأمنى فى المنطقة وتعميق الفرقة بين القبائل العربية والإفريقية فى غرب السودان[١].

ج – طبيعة الأوضاع الاجتماعية التى تشكل فى جملتها ما يعرف بثقافة الفقر وهى ارتفاع معدلات الأمية، وتدنى مستويات الوعى، واستشراء التعصب القبلى، وزيادة معدلات البطالة وتراكم الفاقد التربوى الذى تضاعف فى السابق عاما بعد عام نتيجة لتدهـور خدمات التعليم فى دارفور، وضعف الوازع الدينى، مما أدى إلى تفاقم الوضع الأمنى فى الإقليم[٢].

د – غياب مشروعات تنموية كبرى فى أنحاء الولاية توفر فرص العمل، وضعف القطاع الخاص، وهروب رأس المال المحلى إلى العاصمة مما أسهم بقدر كبير فى استفحال هذه الظاهرة، وفى الوقت ذاته ومنذ نهاية السبعينيات ونتيجة لعزلة دارفور التى لا يربطها حتى الآن طريق معبد ببقية أرجاء البلاد ازدادت ظاهرة النهب المسلح؛ حيث قامت القبائل العربية بالاستفادة من التدريب العسكرى، ومن تدفق الأسلحة إلى الإقليم فى الدفاع عن مواشيها[٣].

هـ – انتشار السلاح الحديث بصورة كبيرة، فقد أصبح السلاح فى متناول الجميع وهذا ما يدفعهم لمحاولة حل أبسط الخلافات الشخصية بالقوة والعنف، ولهذا يعتقد المهتمون بشئون النزاعات والصراعات القبلية أن انتشار السلاح بهذه الكيفية ظل أحـد الأسباب الرئيسية للتوتر والاضطراب القبلى الذى شهدته الولاية خلال العقدين الماضيين[٤].

(١) المرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) د. التيجانى مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، ص ٦٧–٧٨.

(٣) الجـذور التاريخيـة لمشكلـة دارفـور، موقـع «بـى بـى سـى»، ٢٦ أغسطـس ٢٠٠٤م: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_36010003601730/.stm

(٤) د. التيجانى مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، ص ٦٧–٧٨.

خلاصة القول إن اتجاه سكان إقليم دارفور لحمل السلاح هو تعبير عن الشعور بالغبن والتهميش من جانب، هذا بالإضافة إلى أن تعامل الحكومة السودانية معه بمنظور أمنى لم يؤد إلى حل المشكلة؛ بل قاد إلى تداعيات سالبة فى الإقليم من جانب آخر[1].

❑❑❑

obeikan.com

(١) لجنة تقصى الحقائق حول الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دارفور، وزارة الخارجية السودانية، ٢٠٠٥م:
http://www.mfa.gov.sd/arabic/sudanesefiles/20050727150746.doc